



**من زاوية تربوية**

## **الشَّهَادَاتُ الزَّائِفَةُ**

**إعداد**

**أ.د/ مصطفى السواحلي**

**أستاذ أصول اللغة العربية، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر**

## الشهادات الزائفة

الشهادات كالانتخابات شرًا لابد منه؛ فما كانت الشهادات يومًا معيارًا لمكانة الشخص ومكنته في تخصصه، كما لم تكن الانتخابات يومًا أداة لتمييز الخبيث من الطيب، بل عادة ما تنفي الطيب وتأتي بالخبيث. ولكن البديل عنهما هو الفوضى العارمة، بعد أن سقطت من حالي قيم تقدير الكبراء، وتقديم الأكفاء، وأسدت الأثرة على العيون والقلوب حجابًا مستورًا، وضربت قوى الزيف دون الحقيقة بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب، وبات من عاش عمره فسلاً مغمورًا يرى نفسه شيئًا مذكورًا:

وَمَنْ جَهِلَتْ نَفْسُهُ قَدْرَهُ \* رَأَى غَيْرَهُ مِنْهُ مَا لَا يَرَى

وليس من هبّي في شيء الحديث عن تزوير الانتخابات، فقد شاع شرقًا وغربًا حتى صار معلومًا من الديمقراطية الزائفة بالضرورة، فلو أدركها ابن المُنذر لأوردتها في كتابه "الإجماع"، إنما الهم موجّه إلى ما هو أخطر وأشنع، حيث أصابت سهام الزيف الشهادات العلمية في مقتل، وباتت تُسبغ على حاملها ألقابًا هم أبعد الناس عنها، حتى ابتذلت تلك الألقاب كلّ الابتذال، كأنها ألقاب المعتمد والمعتضد والمعتصم التي نُجِلت لمن هم بالصدد من معانيها:

أَلْقَابُ مَمْلُوكَةٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا \* كَالِهَرِّ يَحْكِي انْتِفَاحًا صَوْلَةَ الْأَسَدِ

ولست أظن أنني بوصف كثير من الشهادات بالزيف أقول زورًا، أو أغشى فجورًا، أو أفتح بابًا من التهمة لم يسبقني إليه أحد، فلم يعد يوم حليمة يسرّ، وقد بحث أصوات راشدة تُنادي: ليس الطريق هنالك! وتُحذّر من تلك المهالك، وتُنذِر المتوَكِّين صاعقة مثل صاعقة عادٍ وثمود، فلم يكن حظهم من الاستجابة إلا حظّ الفارس القديم الذي قال في أسمى مُضَيّ:

أَمْرُهُمْ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ الْوَيْ \* وَلَا أَمْرٌ لِلْمَعْصِي إِلا مُضَيّع

ولن أضمّ شكواي إلى شكواي السابقين، شكوى الجريح إلى الغريان والرحم، ولن أدفن رأسي في الرمال كما تفعل النعامه طائفة أنّها بمنجاة من حبال الصياد، وإنما سأضع يد القارئ على جملة من العوامل أوسعت الخرق على الرّاقع، هي:

أولاً: طوفان الراغبين؛ فقد كانت الشهادات فيما مضى مقصورةً أو تكاد على طلاب العلم من الراغبين فيه صدقًا، والمؤهلين له حقًا، حتى جاء هذا السيل العرمرم من بُغاة الشهادات، وما يحملُهُ هذا السيل الأتي من الطمّ والرمّ، فرأينا من كان حصولهم على الثانوية إحدى المعجزات - إذ حصلوا عليها بعد اللتيا واللتيا والتي - يُصدرون أسماءهم بلقب "دكتور"، وأحيانًا يضمون إليها الأستاذية التي طقفتها الأيام تطيف بخس!

وحسبك أن تقرأ هذا الموقف الذي صدر به أستاذنا العلامة الأديب محمد رجب البيومي مقالته التي عنوانها: طوفان الدكتوراه إلى أين؟ والمنشورة بمجلة الهلال في أكتوبر

1999م، حيث ذكر أن الشيخ سليمان نوار شيخ معهد الزقازيق قدّم له طالب في الصفّ الثاني الثانوي قصيدة تتضمن حاجة له، فوجد بها أبياتاً مكسورة، فقامت قائمته، وانتفض قائلاً: كيف نجحت في مادة العروض في السنة الأولى، وأنت تكسر الأبيات؟ ثم طلب ورقة إجابته في المادة وراجعها، فوجده يستحق النجاح، فسأل عن المراقب يومها، فوجده ثقةً يستحيل أن يسمح بالغش، فقال له أحد الوكلاء: لعل الطالب نسي في الإجازة الصيفيّة التي تمتد لأربعة أشهر، فضرب الرجل كفاً بكفّ، وأمر الطالب أن يُعيد مذاكرة المادة في أسبوعين، وتوعّده بأن يمتحنه بنفسه فيها شفويًا. وعلّق الدكتور رجب بقوله: لو امتدّت الحياة بالشيخ، وجلس يستمع إلى الإذاعة اليوم، فوجد حامل الدكتوراه يقرأ البيت مكسورًا، ويخلط بين الفاعل والمفعول؛ لرفع عصاه الغليظة، وأهوى بها على الراديو منفعلًا، فيفلقه نصفين!

ثم تحدّث الرّجل عن أميّة بعض حملة الدكتوراه، وذكر كلامًا موجعًا ومواقف مخزيّة في أمر المقرّرات الدراسيّة أستطيع أن أذكر أضعافها ممّا اجترحه تلاميذه للأسف؛ وجعل يأسى على مقال للدكتور محمد مندور في الأربعيّات عن أميّة المتعلّمين، وقال: فكيف به إذا رأى المستوى اليوم، وشاهد من غرائب العلم ما تنشقّ له المرائرُعبًا! وأنا أقول: فكيف لو عاش أستاذنا إلى زماننا ورأى في تلك السنوات العشرين التي مرّت على المقال من العار والسّنا ما تكاد السّمّاءات يتفطّرن منه وتندشقّ الأرض وتخرّج الجبال هداً؟! وأظنّ مثل هذا الخبر سوف يتسلسل كلّما زوّي بجملة: فكيف لو عاش إلى زماننا؟ تسلسلها في بيت لبيد:

ذَهَبَ الدِّينُ يُعَاشُ فِي أَكْثَافِهِمْ \* وَبَقِيَتْ فِي خَلْفِ كَجِلْدِ الأَجْرَبِ

وقد عبّ د. عبد اللطيف عبد الحلّيم (أبو همام) على المقال في المجلة نفسها في يناير 2000م بعنوان: طوفان الدكتوراه إلى أين؟ المعضلة والعلاج، ذكر فيه أنّ لقب "دكتور" قد شاع وابتذل ابتداءً أنقص من قدره، حتى إنّه لم يعد يذكره قبل اسمه؛ عملاً بسنة الأساتذة الإِسبان الذين يكتفون بذكر كلمة "السّيد" قبل الاسم؛ ليُعرفَ الحقّ بالرجال، لا بألقاب الرجال. وأردف بجملة من المواقف المخزيّة وصفاً لحال زري، لا أمل في الخلاص منه إلا إذا تحوّلت السّنن، وتبدّل الخلقُ جُملةً، كما يقول ابن خلدون!

ثانيًا: الأفلامُ المستأجرة: تزامنًا مع عصر الانفتاح افتتحت مراكز "أوكار" لإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، بلّه بحوث الترقية والمقالات الصحفيّة، كلُّ بثمنه، وهو ما فضحه الأستاذ فهمي هويدي في مقال المنشور بالأهرام في 4 أبريل 2006م بعنوان: دكتوراه للبيع، حيث رصد وجود عشرات من تلك المراكز في القاهرة وحدها، وقد ذكر فيه قصّة شاب كان الأول على الجمهوريّة في الشهادة الإعداديّة، وبسبب ظروفه الأسريّة اكتفى بالحصول على دبلوم تجارة، ثم تعرف عليه أحد أصحاب تلك المراكز، واكتشف موهبته، فاستغله أسوأ استغلال في هذه المهنة حتى إنّه أعدّ 12 رسالة ماجستير ودكتوراه في أربعة أعوام؛ لأناس

وصلوا إلى مناصب رفيعة في بلادهم، كما ذكر قصة الطالب "عبد الحميد" الذي انتحروم حصل من كتب له رسالته على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى!

وقد حقق المقال تفاعلاً كبيراً في شتى أرجاء العالم العربي، فكتبت د. نورة خالد السعد في جريدة الرياض السعودية في 23 أبريل 2006م تعقيباً بعنوان: نعم دكتوراه للبيع. وكتب د. محمد بن عبد العزيز الصالح في جريدة الجزيرة السعودية في 24 نوفمبر 2007م بعنوان: دكتوراه للبيع في محلات أبو رباين. وكتبت د. سميرة فاخوري في مقال بموقع عمون الإخباري الأردني في 3 سبتمبر 2010م بعنوان: شهادات دكتوراه للبيع. وكتب د. عبد الرحمن شحشي من المغرب في 25 يوليو 2018م على موقع هسبرس مقالاً بعنوان: شهادة الدكتوراه الشهيدة. وكلهم يقرُّ وجود الجريمة في ثياب مختلفة، ويعزف على أوتار الفساد والمحسوبية والوجاهة الاجتماعية وغيرها من الأمراض المزمنة التي عزز على النطس دواؤها!

ولن أمضي بعيداً فقد عرض عليّ شخصياً هذا الأمر عدة مرّات، ويشهد الله أنني أوجعتُ تقريراً وتوبيخاً ذلك الوسيط الذي كلفني بُعيد حصولي على الدكتوراه في مساعدة (هكذا) طالب سعودي، على الرغم من عرضه مبلغاً كبيراً كنتُ مديناً بمثله يومها، وشاء الله أن يعوّضني بأكثر منه في مهمتين علميتين سريعتين بالخارج في مكانٍ لم يخطر لي ببالي قط!

ثالثاً: الجامعات المفتوحة؛ تزامناً مع عصر الإنترنت انتشرت الجامعات المفتوحة انتشاراً نارياً في الهشيم، والتي لا تكلف الساعي للحصول على الدكتوراه سوى التسجيل ودفع الرسوم، في مقابل تحرير شهادة له فيها أعلى الدرجات لمواد لا يعرف عنها شيئاً، وهي شهادة مؤتفة من وزارة التعليم العالي، ومصدق عليها من وزارة الخارجية. وقد عرفتُ نفرًا من شدّاذ الأفاق حصلوا من تلك الجامعات على شهادات الدكتوراه دون تمهيد أو ماجستير، وإنما بكتابة شيءٍ من الهراء في موضوعٍ ممّا بالت عليه الثعالب.

ولن أمضي بعيداً ثانيةً فقد ابتليتُ بمناقشة رسالتين في إحدى تلك الجامعات، فأليتُ ألا أعود لمثلها ما حييتُ، وأُسند إليّ الإشراف على رسالة في جامعةٍ أخرى مُسجّلة بأمريكا، فصعقتُ عندما علمت أن مكافأة الإشراف تكون بين المشرف والطالب مباشرة. فقلتُ: سُخفاً لهذا المسلك الشائن الذي يتحوّل فيه الأستاذ إلى طالب؛ لأنه يطلب المكافأة ممن يُشرف عليه، واعتذرتُ عن المُضي في هذا العبث!

رابعاً: فتنة جوجل؛ لم يقدر الكسالي من الباحثين "جوجل" قدس الله سرّه، وأدام برّه حقّ قدره، فلم يتخذوا منه أداةً للبحث تضع أيديهم على المصادر، فتقرّب لهم قصصها، وتلين عصبها، وتيسر لهم ما كُنّا ندوق العذاب الأليم في الموصلات طرقاً لأبواب المكتبات من أجل الحصول على عشرٍ معشّاره، فقعد أولئك الخاملون عن القراءة في تلك المصادر، والعمل على بناء بحثٍ بمنهجية علمية سديدة، وإنما عمدوا إلى النسخ واللصق دون أدنى تدخّل.

وقد فزع كثيرٌ من المتابعين عندما نشرّت الأسبوع الماضي مُحوقلاً؛ لأنني رفضتُ ثلاث رسائل علمية هذا العام؛ ولم يعلموا أن واحدةً منها منقولة بنسبة 90% من موضوعات متفرقة

على الشبكة، والثانية مسطوفاً فيها على 130 صفحة من رسالة لباحث فلسطيني مرعى إجازتها بضعة عشر عاماً، أمّا الثالثة فكانت من الضعف منهجاً وتحليلاً وأسلوباً بما لا يؤهل صاحبها للحصول على الليسانس فضلاً عن الدكتوراه!

وقد عمّ بلاء السطو العلمي بمساعدة جوجل وطمّ، وتحاول الجامعات اليوم السيطرة على الموقف من خلال برنامج (Turnitin) ، لكنّ فعاليته في البحوث العربيّة محدودة؛ لقلّة المحتوى الرقي العربي على الشبكة، كما أنّه من السهل التلاعب في نتائجه بإضافة بعض علامات الترقيم، وحروف الجرّ والعطف للنصّ الأصليّ، ناهيك عن تحويل السمك المشويّ إلى مقليّ. أمّا أنا فقد اعتمدتُ على ذائقتي الخاصّة التي لم تخدّني بحمد الله في التعرف على البصمات الأسلوبية دون كبير عناء.

خامساً: غياب الإشراف: يُعدّ بعض الأساتذة الإشراف عبئاً لا طائل من ورائه؛ لضعف مكافأة الإشراف، وينسوّن أنّه جزء أصيل من العمل الجامعيّ والرّاتب الأساسيّ، فلا يُلقون بالألماء يقدّمه الطالب، ولا يكفون أنفسهم عبء المراجعة والتّوجيه. وأنا أعرف طالباً نجيباً قال له مُشرفه لما سمع ثناء الأساتذة عليه: أنت مُشرف نفسك، وعندما تكمل رسالتك تعال لأوقع لك! وكلّما كان المشرف متساهلاً ازداد إقبال الطلاب عليه، وبخاصّة في الجامعات التي تُعطي طلابها حريّة اختيار المشرف، ناهيك عن زيادة العبء على المشرفين لقلّة عددهم مقارنة بطوفان الطلاب، حتّى إنني أعرف زميلاً في إحدى الجامعات الحكوميّة الماليزيّة يُشرف على أربعين رسالة، فبرّتك، كيف يجد وقتاً للقراءة والتّوجيه؟!

سادساً: المناقشات الشكلية: ذكرتُ يوماً في مقدّمة بحث لي في نقد أحد الكتب المحقّقة التي حصلت بها الباحثة على الدكتوراه بأعلى الدرجات أنّ التقدير لم يُعدّ للباحثين بل للمُشرفين، فاعترض على هذه الفقرة من حكّم البحث قبل نشره بحجّة أنّ فيها تشكيكاً في أمانة اللجان العلميّة التي هو أحد أعضائها، ومن المفارقات أنّي حقّقتُ سرقتَهُ لكتاب برّمتيه! فاضطررتُ إلى حذفها! والواقع أنّ جُلّ المناقشات أصبحتُ شكلية، ومُشوبة بكثير من المجاملات والتّقديرات الجُزافية. وقد زُرت يوماً أحد الأساتذة المعروفين بالتساهل، فوجدتُ في بيته مكتبة رسائل حرفياً، تتضمّن مئات الرّسائل التي ناقشها في الجامعات المغلقة والمفتوحة؛ لأنّ المناقشة عنده تدور بين ثناء على الزملاء، وتّهويمات حول الموضوع، وتعليقات حول شكلية لا تُسمُن ولا تُغني من جوع، أمّا الذي يُغنيه من جوعه فهو تلك الوليمة العظيمة التي تعقب المناقشة، والتي يشترطُ فيها شروطاً خاصّة مكاناً وزماناً وطعاماً وحلوى!

سابعاً: الأسماء الرّنانة، من المُضحكات المُبكيات أنّ بعض المعاهد والجامعات الأهلية وبخاصّة في جنوب شرق آسيا تُعطي شهادات ذات أسماء رنانة مثل شهادة: أولو الألباب، وشهادة: الراسخون في العلم وغيرهما، ومن عجيب ما رأيتُ أنّ بعض المدارس التي يقيم فيها الطالب

داخليًا والتي تسمى بندق (Pondok) تعمل على تحفيظ الطلاب بعض المتون العلميّة حفظًا أصمّ. وقد أُجريتُ مقابلةً الشهر الماضي مع طالبةٍ قضتْ سنواتٍ في أحد تلك البنّادق، وتحمل شهادةً بحفظ متن الأجروميّة وغيرها، وقد سمعتُ منها بعض فقراتٍ من الأجروميّة، لكنّها لم تستطع التواصل معي تعريفًا بنفسها وردًا على أسئلةٍ ميسورةٍ إلاّ بالدموع الغزّار، فرفضتُ قبولها بالجامعة!

وختامًا، فليس الرّيف مقصودًا على الشهادات العلميّة صغيرها وجليلها، إنّما هو ثقافةٌ شاملةٌ أتت على الأخضر واليابس، واحتلت العامر والطّامس، فكّم من سائقٍ يحمل رخصة قيادةٍ مزيفةٍ وإن مهّرت بالأختام الرّسميّة، وكّم من مركّبةٍ حُرّرت لها رخصةٌ دون أدنى معايير الصّلاحية، وكّم من مبنيٍّ مرخّصٍ رسميًا وهو مؤسّسٌ على شفا جُرفٍ هارٍ، وكّم من مؤسّسةٍ تفخرُ بشهادة الجودّة التي لا تعني سوى "تسّيف الأوراق" كما سمعتُ بأذني من أحد خبّرائها، وكّم من مصنعٍ حائزٍ على شهادات "الأيزو" وأخواتها وفي منتجاته السّمّ النّقيع، والأنكى كّم من شخصٍ يحملُ شهادة الإسلام وراثّةً أو تحوّلًا وليس له منه إلا الاسم، ولا من العمل بِشرائعه سوى الرّسم... إلى غيرها من صُور الفساد الذي غمرت أواجه الغاتية، واستعرت ناره الحامية. وثقتي أنّ هذا الرّيف مفضوحٌ إن عاجلاً وإن آجلاً: لأنّ الحكيم العليم هو الذي قال: (فَأَمَّا الرّيبُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ)، ولعلّ العاديّات ضبّحًا من خيول الفجر الصّادق تأتي لتنفّي هذا الخبث، ولتُكجّل أعيننا بمنظرها البديع وهي:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ \* نَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَاذُ الصِّيَارِيفِ

أ.د/ مصطفى السواحي

أستاذ أصول اللغة العربية،

كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر